العرقي، او الديني، او الاقليمي، او القومي. ويحمي القانون أمن ومصلحة الشعب الفلسطيني و م.ت.ف. وقواتها المسلحة الثورية؛ فينص على حماية منظمة التحرير من العدوان الاجنبي، او الانشقاقات الداخلية، او الانقلابات العسكرية. وهكذا يعتبر القانون اغتصاب المناصب السياسية، او المدنية، او العسكرية، جريمة يعاقب عليها القانون.

قانون مراكز الاصلاح: تتبنى المواد الـ ١٤٠ في هذا القانون مقولة ان السجون ليست اماكن لاحتجاز منتهكي القانون، بل هي مراكز لاصلاح سلوكهم، ولمساعدتهم على تطوير روح الالتزام بقواعد السلوك والنظام العام في مجتمع متحضر. وفي الحقيقة، فان المفهوم المتعلق باقامة هذه المراكز وادارتها قد تأثر بفعل اسلوب المعاملة وظروف القمع والتعذيب التي تمارس بحق المعتقلين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية. ولذلك، تهدف م.ت.ف. الى تطبيق مفهوم اكثر انسانية وحضارة، ومعاملة افضل للاشخاص الذين يرتكبون جرائم او يخالفون القانون او يُحتجزون كأسرى حرب. وينص القانون على حصول السجناء على محاضرات توجيهية واخلاقية ودينية وثورية، وعلى صحف ونشرات تربوية، وعلى الكتب والاشغال المناسبة. ومقابل الممارسات الاسرائيلية، مثل الاعتقال الجماعي، كاسلوب للانتقام من السكان الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال ويمارسون اعمال المقاومة ضده، تنص قوانين منظمة التحرير على ان العقوبة فردية، اي ان من يرتكب جريمة يتحمل، وحده، المسؤولية عن مثل هذا العمل، ولا يشرك افراد عائلته ولا اقاربه ولا جيرانه في هذه المسؤولية. كما يضمن القانون ان يتلقى السجين نصف راتبه الشهري وكل المخصصات والمساعدات الاخرى لعائلته، مهما كانت خطورة جريمته، ومهما كانت شدة الحكم الصادر بحقه. ويهدف هذا الاجراء الى حماية عائلة المجرم من الحاجة، او الفقر، او اية آفة اجتماعية اخرى.

نظام رسوم المحاكم الثورية: بموجب شروط مواد هذا القانون الـ ٢٨، يعفى السجناء من دفع تكاليف المعيشة في اثناء فترة اعتقالهم، وكل التكاليف الاخرى التي قد تترتب على عملية اعادة تأهيلهم الاصلاحية، وكذلك مَنْ دفع رسوم المحكمة.

الخاتمة

تمكنت منظمة التحرير الفلسطينية، عبر السنين، من تطوير بنية دولة تقوم على الديمقراطية وحرية التعبير والفكر والتعددية والمناقشات والمداولات.

لقد أنشأت، بالفعل، بعض المؤسسات المرتبطة بهذه البنية العام ١٩٦٤، وتطور بعضها الآخر في سياق تبلور ونضوج البنية تلك. ووفقاً لاحتياجات محددة، أملت التفاعل معها والاستجابة لمتطلباتها. وتكمن الميزة الرئيسة للنظام الذي تبنى عليه هياكل ومؤسسات م.ت.ف. في ما يتضمنه هذا النظام من ضوابط وتوازنات تلبي التآلف بين سلطة تشريعية مستقلة وسلطة تنفيذية فعالة وسلطة قضائية حرة.

ولم تكتمل العملية بعد؛ فالشعب الفلسطيني ليس في وطنه، ولا دولة له، كما لا ارض خاصة به. بيد ان البنية الحالية تعكس، بطريقة او بأخرى، احلام الشعب الفلسطيني وآماله في رؤيته لطبيعة دولته المقبلة. وكخلاصة، تعتبر الملاحظات التالية ضرورية لاختتام هذه الدراسة حول بنية م.ت.ف.

١ ـ تتمتع منظمة التحرير، اليوم، باعتراف دولي ومكانة رفيعة، بصفتها ممثل الشعب الفلسطيني الشرعي والوحيد. فقد اعترفت ١٠٥ دول بصفتها هذه، مما يعني ان عدد الدول التي تعترف بـ م.ت.ف. وتقيم علاقات معها يفوق عدد الدول التي تقيم علاقات مع اسرائيل.

٢ ـ تختلف طبيعة م.ت.ف. عن طبيعة منظمات اخرى مثلت، او لا تزال تمثل، شعوبها التي